ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد:07 العدد: 04(2022) ص535-549

آليات وسبل مكافحة الهجرة غير الشرعية في الدول الاورومتوسطية: القوانين والاتفاقيات الدولية

Mechanisms and ways to combat illegal immigration in the Euro-Mediterranean countries: international laws and conventions

د. صبيحي شهيناز*
جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف-
(الجزائر)
shahinazsbi@yahoo.fr

أ. شطي طيب
جامعة مولاي الطاهر –سعيدة-
(الجزائر)
Tayeb.chetti76@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
29 نوفمبر 2021
تاريخ القبول:
10 جانفي 2022

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الهجرة غير الشرعية
- ✓ الاتفاقيات الدولية
- ✓ التشريعات الوطنية

الملخص:

إن حصر معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بناء على مقاربة أمنية فقط ترتب عن ذلك كسر قيود القوانين، وأمام تحدي بيئي أخر يعرفه العالم بأسره فان تلك الهجرة مرشحة للارتفاع في أفاق 2030. وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الجهود والآليات التي يتم من خلالها مكافحة ظاهرة الهجرة غير شرعية ومناقشة عدم فعالية الآليات الردعية لمكافحة هذه الظاهرة .

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن معالجة هذه الظاهرة على المستوى الدولي والداخلي لا يعتمد على المقاربة الأمنية فقط وإنما بالاعتماد على المقاربة الاجتماعية الإنسانية.

Article info

Received
29 November 2021
Accepted
10 January 2022

Keywords:
- ✓ *Illegal immigration*
- ✓ *International Agreements*
- ✓ *National Legislation*

Abstract :

Limiting the treatment of the phenomenon of illegal immigration based on a security approach only resulted in breaking the restrictions of laws, and in the face of another environmental challenge known to the whole world, this immigration is likely to rise in the horizons of 2030. This study aims to clarify the efforts and mechanisms through which the phenomenon of illegal immigration is combated The legitimacy and discussion of the ineffectiveness of deterrent mechanisms to combat this phenomenon. Through this study, we concluded that addressing this phenomenon at the international and internal levels does not depend on the security approach only, but rather on the social and humanitarian approach.

* المؤلف المرسل.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

تشهد بلدان المغرب العربي في الآونة الأخيرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو بلدان شمال أوروبا وذلك يرجع إلى وجود فجوة كبيرة بين دول الشمال والجنوب أهم أسبابها اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، ونتيجة لانعكاساتها السلبية على الأمن القومي لدول العبور والمستقبلة والمعاناة الإنسانية للمهاجرين دفع بالدول المعنية إلى سن قوانين متباينة تجرم الهجرة غير الشرعية مع إبرام اتفاقيات دولية مشتركة.

وإذا كانت هذه الجهود نجحت في وقف العديد من محاولات الهجرة عبر البحر إلا أن الاعتماد على المقاربة الأمنية لا تعتبر حل كامل نظرا لتزايد تلك الهجرة وكسر قيود القوانين، فكيف للشباب الذين يواجهون شبح الموت في عرض البحر لا يتحدون القانون وإزاء هذه الوضعية فقد قررت الدول في إطار هيئة الأمم المتحدة بوضع الأجندة لعام 2030 لإزالة الفوارق الاجتماعية والقضاء على الفقر.

وباعتبار أن دول جنوب المتوسط لا تملك هامش كبير من المناورة وغالبا ما تكون مجبرة على قبول المبادرات الأوروبية وتكتفي بتقديم بعض التوصيات فقط، وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى فعالية الجهود القانونية الدولية والوطنية من طرف الدول الأوروموتوسطية في مكافحة الهجرة غير الشرعية؟ وما هي السياسات والسبل التي لابد للدول المصدرة والمستقبلة من انتهاجها قصد معالجتها لهذه الظاهرة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نفترض التالي:

- الجهود القانونية الدولية والوطنية المبذولة من طرف الدول الأوروموتوسطية لم تستطع لحد الآن مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- كلما زاد التعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية كلما تم إيجاد حلول لمكافحتها.

تكمن أهداف الدراسة في تسليط الضوء على واحد من أهم القضايا المعاصرة والمتمثلة في الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال التركيز على مسألة آليات القانونية والاتفاقيات الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبيان مختلف القوانين للدول المنشأ العبور والمستقبلة والاتفاقيات الدولية المشتركة المناهضة لتلك الهجرة. بالإضافة إلى استقراء رد الفعل الجزائري اتجاه هذا الشكل من التهديدات في ظل تنامي هذه الظاهرة كمسالة أمنية خطيرة تهدد استقرار دول المغرب العربي والجزائر هي الأكثر عرضة لهذا الخطر. وذلك بالاعتماد على منهجي الوصفي والتحليلي.

ومن اجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور حيث تناولنا في:

المحور الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية.

المحور الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية.

المحور الثالث: الجهود القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

المحور الرابع: سبل معالجة الهجرة غير الشرعية في الدول الأوروموتوسطية

2. مفهوم الهجرة غير الشرعية

الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرة ممتدة الجذور في التاريخ قد ساهمت في إعمار الأرض وربما ستساهم في إعمار الكون، وهي تلعب دورا هاما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات مما يسمح بالتلاقح الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة إذن يمكن تحديد مفهومها بالنحو التالي:

1.2 الهجرة لغة:

الهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيًا وراء الرزق (معجم الكافي، 1994، ص 1055) أو العلم أو العلاج أو أيّ منفعة أخرى .كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.

والهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجراً وهجرنًا ، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

البلد إلى غيره(ابادي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزي، (د.س.ن)، ص 157).

أمّا في اللغة الفرنسية فتنقسم الهجرة لغة إلى لفظين:

-اللّفظ الأول : Immigré وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المستقبلة مهاجراً أو وافدًا وينطبق نفس المعنى على اللفظينMigrant / Immigrant

- اللّفظ الثاني : Emigré وهو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجراً إلى بلد آخر (Abdel Fattah Mourad, p 944).

ويعطي قاموس ويبستر الجديد ثلاث معاني للفعل" هاجر " Migrateهي(ت. لين سميث،1971، ص 499):

- الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.
- الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى آخر.
- ينتقل أو يجول To Transfer

وجاء في القرآن الكريم في قوله تعالى:" ألم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها"(سورة النساء، الاية 97) فبالهجرة تشكلت الحضارات الإنسانية، وتعمير الأرض تطلب من الإنسان الهجرة من مكان لأخر. واستقرار كل جماعة متوافقة على قطعة من الأرض بصفة الدوام والاستمرار، وتحرك أخرى إلى ارض جديدة. واستمرت هذه الهجرة بالحدوث خلال ملايين السنين منذ أرسل الله أدام وحواء إلى الأرض.

2.2 الهجرة اصطلاحا:

هي ظاهر جغرافية تعبر عن دينامكية سكانية،على شكل تنقل سكان من مكان لأخر وذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

تعني الهجرة الانتقال للعيش من مكان إلى أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه.

وقد تكون الهجرة من دولة لأخرى أو من قارة إلى قارة فتسمى هجرة دولية، وقد تكون من مدينة الى مدينة داخل القطر نفسه وتسمى هجرة داخلية.

تعد هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى أخر، فالمجاعات والفقر وانتشار الأمراض والحروب كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الأصلي إلى دول ومناطق أخرى.

وحسب تعريف الأمم المتحدة فالهجرة هي انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وتكون عادة مصاحبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة (خميسي زهير، 2009، ص ص 89-90).

3.2 الهجرة غير الشرعية:

تصنف الهجرة الخارجية حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى هجرة مشروعة وأخرى غير مشروعة وتعرف الهجرة المشروعة على أنها الهجرة التي تتم بموافقة البلدين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلية، وتحدث الهجرة المشروعة بين الدول التي لا تضع قيود أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات ، كما تحدث كذلك بين الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجياتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين (خميسي زهير، 2009، ص 90).

أما الهجرة غير الشرعية التي تركز عليها هذا الدراسة فهي تتعدد دلالات بين هجرة سرية، هجرة غير شرعية، هجرة غير قانونية، والتي تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، وهي هجرة معروفة في كل العالم شماله وجنوبه وشرقه وغربه ووسطه في الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية، ودول الخليج العربي الغنية بالنفط، وفي أمريكا اللاتينية المكسيك وكوبا وهايتي والبرازيل والأرجنتين وكذلك في بعض الدول الأفريقية (خالد ابراهيم حسن الكردي، 2015، ص 4).

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتعرف المفوضية الأوروبية فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البرّ أو البحر أو الجوّ إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزوّرة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي" الاتحاد الأوروبي "بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، وأخيراً هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد(ساعد رشيد، 2012، ص 16).

أمّا المنظمة الدولية للعمل (OIT) فتعتبر الهجرة السرّية أو غير الشرعية ": هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلاً من:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة
- الأشخاص الذين رخّص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدّة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية (bureau International du Travail, 2004, pp 15-21)

3. واقع الهجرة غير الشرعية

من عوامل التي تدفع المهاجرين للهجرة بشقيها المشروعة وغير المشروعة يعود إلى عوامل اقتصادية واجتماعية تتمثل في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغياب الحريات وانتشار الفساد والتسلط السياسي والدكتاتوريات والتطلع إلى زيادة دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة. وأدت الحروب وأعمال العنف والفقر في الدول العربية إلى هجرة الملايين من البشر وبالتالي استمرار موجات الهجرة، لا سيما إلى أوروبا.

ولو لاحظنا انه لا يكاد يمر أسبوع دون عرض الفضائيات لصور قوارب تحمل مهاجرين غير شرعيين متجهين إلى أوروبا وأخرها كان في بداية جوان 2018 حيث تعرض حوالي 400 مهاجر غير شرعي تونسي، وكانت قد تناولت الجزيرة نت في منتصف أيلول في 2014 حادث قارب يحمل نحو خمسمائة مهاجر غير شرعي أقدم مهربون على إغراقهم عمداً وصل عدد من الناجين إلى ايطاليا وقد حظى هذا الحادث باهتمام السلطات الايطالية ومنظمة الهجرة الدولية ويشير تقرير الجزيرة نت إلى أن (3072) شخصاً قضوا خلال العشرة أشهر من عام 2015.

تأخذ الهجرة العربية أشكالا متعددة من بينها الهجرة البينية العربية وهي هجرة من أقطار عربية حجم سكانها نسبياً كبير ودخلها القومي متواضع وبها أعداد كبيرة من الفقراء ،هذه الأقطار يطلق عليها الأقطار المرسلة أو المصدرة للأيدي العاملة باتجاه الدول العربية المصدرة للنفط والتي تحتاج إلى أيد عاملة للعمل في مشاريع التنمية وقد استقبلت دول الخليج العربي نحو 40% من إجمالي المهاجرين القادمين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتتجه نسبة 10% إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا.

الهجرة غير المشروعة نحو أوروبا تأتي من دول المغرب العربي حيث تشكل المغرب والجزائر وليبيا بلاد عبور إلى معظم دول أوروبا وقد شكلت المغرب لسنوات طويلة المحطة الرئيسة للتسلل إلى أوروبا نظراً لقربها الجغرافي من إسبانيا حيث يمكن من طنجة رؤية الساحل الأوروبي بالعين المجردة وسمى المهاجرين غير الشرعيين بالحراقة حيث يلجأ المهاجر بمجرد وصوله إلى أوروبا إلى إحراق أوراق هويته أملاً في الحصول على هوية جديدة في دولة المقصد

زادت معدلات الهجرة غير المشروعة عبر ليبيا بعد 2011م بسبب غياب وانهيار أجهزة وأنظمة الأمن الرسمية وشيوع وتوفر

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المركبات الصحراوية بكثرة وعدم توفر إمكانات السيطرة على الحدود البرية والبحرية ومرافئها وارتفاع الصراعات كل ذلك أسهم في زيادة معدلات الهجرة غير المشروعة عبر ليبيا حيث قدرت ايطاليا عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين إليها من ليبيا بنحو 1.5 مليون أغلبهم من دول شمال أفريقيا وآخرون من تشاد والصومال وأريتريا وأثيوبيا (عبد الله أحمد عبد الله المصراتي، 2014، ص 196).

كما تشكل تركيا معبراً للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا إلى أوروبا الغربية حيث تشير الإحصاءات إلى أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين قدموا لتركيا قد ازدادت خلال الفترة من 1997- 2001م من 28 ألف مهاجر إلى 92 ألف مهاجر ثم انخفضت هذه الأعداد لاحقا، لترتفع مع بداية 2011 إلى غاية اليوم بسبب الحرب في سوريا واليمن والعراق.

كما شكلت مصر معبراً للمهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا وأمريكا وقد تزايدت معدلات الهجرة إلى مصر مع بداية التسعينيات نتيجة للحروب في منطقة القرن الأفريقي خصوصا في السودان وأرتيريا والصومال وأثيوبيا لوجود أكبر البرامج العالمية لإعادة التوطين في كندا واستراليا والولايات المتحدة وأوروبا وتقدر منظمة غوث للاجئين عدد اللاجئين في مصر ما بين 500 ألف مهاجر إلى 900 ألف مهاجر(خالد إبراهيم حسن الكردي، 2015، ص ص 26-27).

بالتالي فطرق الهجرة الرئيسية هي طريق غرب إفريقيا وطريق غرب البحر الأبيض المتوسط وطريق وسط البحر الأبيض المتوسط وطريق غرب البلقان وطريق شرق البحر المتوسط بالإضافة إلى الحدود الشرقية. وغالبا ما يأتي عدد كبير من المهاجرين عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط. وقد قامت وكالة مراقبة الحدود في الاتحاد الأوروبي، فرونتكس، بجمع البيانات عن المعابر غير القانونية

.الشكل رقم (01): أهم الطرق الرئيسية للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا

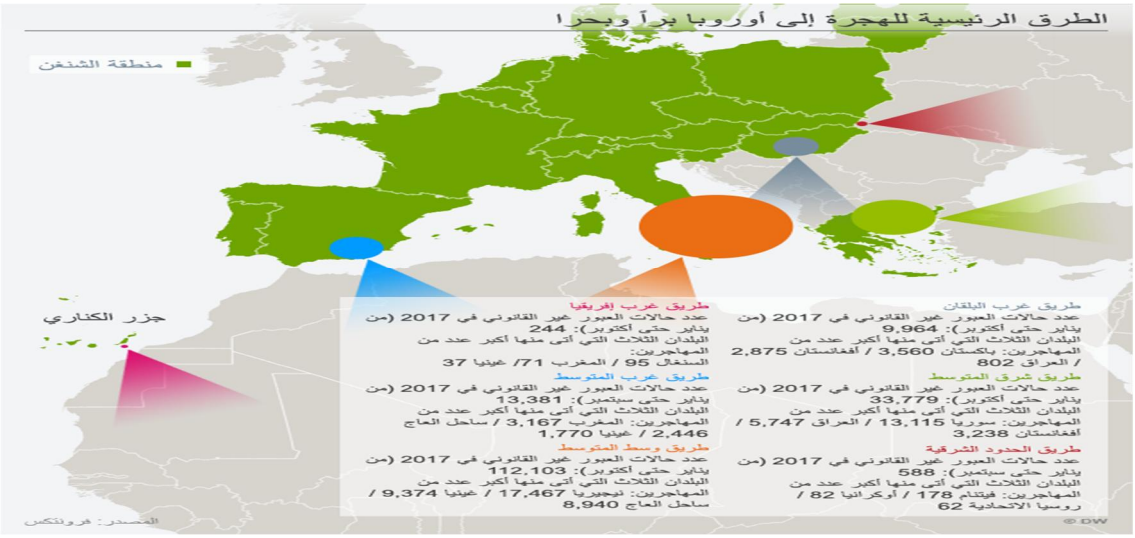

المصدر: من موقع مهاجر نيوز، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/11/23، من الموقع الالكتروني: http://www.infomigrants.net

نجد أن اغلب الإجراءات اليوم وقفت عاجزة عن وقف الهجرة غير الشرعية بسبب الظروف التي تمر بها معظم دول العربية، رغم الصعوبات والمآسي التي يتعرض لها المهاجر غير الشرعي أثناء عملية العبور، فخلال الفترة الممتدة منذ نهاية الثمانينيات إلي سنة2005 من القرن الواحد والعشرين قدرت المنظمات الدولية المختصة أن عدد القتلي في منطقة جبل طارق والمنطقة الواقعة بين الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط وجزر الخالدات نتيجة هذه الظاهرة فاق18 ألفا، بينما لا تزال أقل التقديرات

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

عن10 آلاف ضحية نصفهم من دول المغرب العربي(الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا) والبقية من إفريقيا جنوب الصحراء ودول أخري. ومنذ عام1997 وحتي عام2001 تم انتشال 3286 جثة عبر مضيق جبل طارق وأن عشرات منهم غرقوا أثناء المحاولة.

ووفقا لإحصائيات المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2016 إلى غاية 20 من أفريل 2017، أشارت إلى أن عدد المهاجرين إلى أوروبا بلغ 180245 مهاجرا وصلوا إلى كل من إيطاليا واليونان والنمسا. وتشير إحصائيات المنظمة ذاتها لسنة 2015 إلى أن أكثر من 350 ألف مهاجر غير شرعي وصلوا إلى أوروبا، معظمهم عن طريق ليبيا من بينهم 23000 وصلوا إلى إيطاليا و12000 إلى اليونان، كما تشير إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن الهجرة غير الشرعية عبر البحار قد أدت إلى مقتل أكثر من 350000 مهاجر غرقوا خلال سنة 2014 (فايزة لعموري،2016) ، وفي عام 2015 فقد أكثر من 3000 شخص حياته على طريق الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط. وازداد هذا العدد في عام 2016، حيث بلغ حوالي 5000 شخص (راي عزيزي، 2017).

ويمثل البحر الأبيض المتوسط المنطقة ذات النسبة الأكبر من الأشخاص الذين يموتون أثناء محاولة الهجرة، بنسبة تصل إلى ثلاثة أرباع الوفيات بين المهاجرين في جميع أنحاء العالم.

كما تعتقل فرنسا سنويا ما يقارب 15 ألف مهاجر علي طول سواحلها. وقد أوقفت السلطات الإسبانية أكثر من13 ألف مهاجر سري علي سواحلها منذ مطلع العام 2008 وحتي 31 أوت 2015، كما ذكرت أنه تم العثور علي130 جثة مهاجر غير شرعي قضي معظمهم غرقا دون حساب الجثث التي لم يلفظها البحر. يقول نيفيز بينيطو خبير شئون الهجرة في رابطة حقوق الإنسان بإسبانيا: إن القوارب التي تقل هؤلاء المهاجرين تغادر السواحل الإفريقية حوالي الساعة الثامنة مساء عندما يكون البحر هادئا، إلا أن العواصف يمكن أن تهب بعد مرور ساعتين فقط.

4. الجهود القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

1.4 الاتفاقيات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

إن مجال الهجرة غير الشرعية وضع في مكان التقاء لمختلف فروع واختصاصات القانون الدولي منها قانون البحار بالنسبة للهجرة غير الشرعية عبر البحر، قانون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود الدولية، قانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون الدولي للاجئين، وتربت عن هذا التنوع لأقسام القانون الدولي العام المنافسة بين الأحكام القانونية لمختلف الاتفاقيات الدولية وذلك بوجود قواعد متناقضة وأخرى متطابقة فيما بينها (kaira Neri, 2013, p127)، فما هو الإطار القانوني الدولي العالمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية؟

ونظرا للنقص في الآليات والتنظيم القانوني لهذه المسألة على المستوى الدولي بسبب حداثة هذه الظاهرة وخروجها عن سيطرة الدولة، لجأت دول معينة إلى إستراتيجية الشراكة فيما بينها تعتمد على المقاربة الأمنية

1.1.4 الإطار القانوني الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

تتمثل الجهود القانونية الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 والبروتوكولان المكملان لها واتفاقية قانون البحار لعام 1982 بالنسبة للهجرة غير الشرعية عبر البحر.

- اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 والبروتوكولان المكملان لها: أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 2000 المحددة للأسس المتعلقة بمكافحة النشاطات غير المشروعة، كما قرر فيها إمكانية تبني

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

البروتوكولات المكملة لها (convention des nations unies,2000)، وفعلا لقد تم إبرام بروتوكولين بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية حيث الأول يتعلق بمنع قمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، والثاني يخص مكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق البر والبحر والجو.

غير أن هذان البروتوكولان تعتريهما صعوبات أثناء التطبيق، وتتعلق أساسا بالتكييف القانوني لهما، وفعلا حتى إذا كان البروتوكولان يتضمنان مواضيع مختلفة حيث الأول يتعلق بمعاملة الإنسان والثاني بمكافحة تهريب المهاجرين، إلا أنه في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر البحر فمن الصعب في بعض الحالات إجراء التمييز بين الإعلانين المتعلقين بتهريب المهاجرين لأن النظام القانوني للبحر قابل للتغيير أثناء الرحلة.

ومن جهة أخرى فمفهوم تهريب المهاجرين هو ناجم عن ظروف اقتصادية واجتماعية أو أمنية أرغمت المهاجرين غير الشرعيين السفر في قوارب الموت (kaira Neri, 2013, p130)، كما يعاني الإطار القانوني الدولي من نقص في الآليات التنظيمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (kaira Neri, 2013, p136).

- **الاتفاقية الدولية لقانون البحار عام 1982**: أن إشكالية الهجرة غير الشرعية عبر البحر لم تعالج بصفة واسعة وواضحة في اتفاقية قانون البحار، حيث ظهر مصطلح الهجرة في هذه الاتفاقية ستة مرات (kaira Neri, 2013, p127)، تمنح هذه الاتفاقية لدولة الإقليم أو الساحلية سلطة وضع القوانين وتنظيم المرور البري في بحرها الإقليمي، وتنص المادة 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن :"دخول السفن الأجنبية في البحر الإقليمي للدولة يعتبر تعدي على سلم، نظام أو أمن الدولة الإقليمية أذا ما لم تحترم قوانين ونظم الهجرة لدولة الإقليم" (convention des nations unies sur le droit de la mer,1982).

2.1.4 الاتفاقيات الإقليمية والثنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

أبرمت عدة اتفاقيات دولية وإقليمية وأخرى ثنائية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين منها:

- **الاتفاقيات الإقليمية:** أصدرت جامعة الدول العربية **اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية** تناولت هذه الأخيرة العديد من القضايا الهامة من بينها مسألة المهاجرين المهربين حيث قضت المادة 13 منها على أنه: يقتضي على كل دولة طرف أن تتخذ ما يلزم من تدابير في إطار قانونها الداخلي لتجريم ارتكاب الأفعال التالية التي تقوم بها جماعة إجرامية منظمة :

-تهريب المهاجرين عن طريق القيام بإدخال أحد الأشخاص على نحو غير مشروع إلى دولة طرف لا يعتبر ذلك الشخص من مواطنيه أو من المقيمين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية.

-تسهيل تهريب المهاجرين بارتكاب أحد الأفعال التالية :إعداد وثيقة سفر أو تزويرها أو انتحال هوية أو تدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها، تمكين شخص ليس مواطنا أو مقيماً دائماً في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام إحدى الوسائل المذكورة في هذه المادة أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة .

– يتعين على كل دولة طرف رهنا بأحكام نظامها القانوني أن تعتمد ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لاعتبار الظروف التالية أساساً لتشديد عقوبة الجرائم الواردة في هذه المادة :

- تهديد حياة المهاجرين المعنيين أو تعريض سلامتهم للخطر
- معاملة أولئك المهاجرين معاملة لا إنسانية أو مهينة
- ليس في هذه المادة ما يمنع أية دولة طرف من اتخاذ تدابير بحق أي شخص يعد سلوكه جرماً بمقتضى قانونها الداخلي.

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ما يسجل من جهود عربية في محاربة الهجرة غير الشرعية نذكر **اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي** في 21 أفريل 2013م بالرباط بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الأمين العام للاتحاد المغربي وتناول العديد من المحاور، نذكر منها (محمد نذير اوسالم، أحمد طعيبة، مليكة حجاج، 2016):

- مجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مغاربي تنموي ومتوازي .

- تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المشتركة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد المغربي التي تحولت إلى بلدان استقرار مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة.

- العمل على بلورة إستراتيجية مغربية في مجال الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تُعزز وتُكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال .

- الاتفاقيات الثنائية:

اتفاقية التعاون الثنائي بين مصر وايطاليا المبرمة عام 2007 لتوفيق بين أوضاع المصريين وتعزيز مجالات تدريب العمالة المصرية لتلاءم أسواق العمل في ايطاليا ودعم مكافحة الهجرة غير الشرعية التي تتدفق على السواحل الأوروبية (مصطفى جاويش، 2016، ص 6).

كما أبرمت اتفاقية ثنائية بين ايطاليا ومجلس الوطني للانتقال الليبي عام 2011 تتعلق بتسيير ظاهرة الهجرة، واتفاقية أخرى أبرمتها مع تونس بتاريخ 13 ديسمبر 2003 تهدف الى تكوين قوات شرطية تونسية لتقوية مراقبة الحدود البحرية مع ايطاليا وتقديم المساعدة والشراكة بينهما (kaira Neri, 2013, p143).

وبالنسبة للجزائر قات بتوقيع على اتفاقيات إعادة قبول بين الجزائر وبلدان أوروبية قصد ترحيل الرعايا الجزائريين المتواجدين في وضعية غير شرعية، حيث تم التوقيع خلال عام 1994 على اتفاق إعادة القبول مع فرنسا التي كانت الوجهة المفضلة للجزائريين، وفي عام 1996 تم توقيع على اتفاق إعادة القبول مع ألمانيا ثم اتفاق آخر مع اسبانيا ومؤخرا مع بريطانيا وسويسرا (رابح طيبي، 2009، ص 83).

3.1.4 الاتفاقيات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وحقوق الإنسان:

تعتبر الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان كأساس قانوني لمكافحة الهجرة غير الشرعية من ناحية حماية حق الإنسان في الحياة وذلك بمنع المهاجرين في سفر عبر قوارب الموت عن طريق تشديد الرقابة على الموانئ وفي عرض البحر وكذا منع استغلالهم من طرف المنظمات الإجرامية وأرباب العمل.

وبخصوص هذا الحق فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تذمر بأن : "الدول ملزمة بعدم إتيان أي فعل يمكن أن يعرض حياة الإنسان إلى خطر الموت سواء عن طريق مشروع أو غير مشروع، لكن أيضا اتخاذ تدابير تهدف إلى حماية حياة الأشخاص التابعين لاختصاصها القضائي". كما أن الدول ملزمة بالمحافظة على حياة الإنسان في البحر وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ولنظام الإنقاذ في البحر الذي تبنته اتفاقية المحافظة على حياة الإنسان في البحر وتنطبق حتى على المهاجرين غير الشرعيين، غير أنه وفي كثير من الحالات الخاصة بالإنقاذ اصطدمت برفض استقبال الناجين من قبل دولة الإقليم القريبة من مكان وقوع الغرق وهذا يتنافى مع نظام الإنقاذ (kaira Neri, 2013, p134).

وفي نفس السياق صدر تقرير عن بعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضعية المهاجرين في ليبيا يؤكد بأن الكثير من المهاجرين في ليبيا يعانون من التجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الإنسان أثناء رحلاتهم، حيث يتعرضون إلى الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة...(بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2016، ص1) كما حدث اعتراض المهاجرين ليبيين في المياه الدولية من طرف ايطاليا مع إعادتهم إلى ليبيا ، وفي عام 2012 سجلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان موقفا اتجاه هذه الوضعية حيث كيفت ذلك التصرف بأنه تعسفي يمس بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص الحق في عدم الإعادة القسرية والطرد الجماعي(بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2016، ص5).

2.4 على المستوى الداخلي الوطني:

تباينت التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية من دول المصدرة للهجرة إلى دول المستقبلة وذلك لاختلاف الأهداف بحيث تهدف تشريعات دول المنشأ إلى وقف هذه الظاهرة عن طريق تجريم ومعاقبة كل فاعل ومنظم لتلك الهجرة حماية لحياة وأرواح رعاياها ومواطنيها كما جاءت نتيجة للضغوط التي مارستها الدول الأوروبية على دول المغرب. أما تشريعات دول المستقبلة فإنها ركزت على حماية أمنها عن طريق أعادة النظر في إجراءات الهجرة بتشديدها وطرد المهاجرين غير الشرعيين.

1.2.4 تشريعات الدول المصدرة للهجرة:

جاءت تشريعات دول المغرب العربي نتيجة للضغوط والانتقادات الشديدة التي تمارسها الدول الأوروبية عليها لوقف الهجرة غير الشرعية التي تتم عبر أراضيها والمساهمة في إيجاد حلول سريعة لهذه الظاهرة، حيث صدر أول قانون يجرم الهجرة غير الشرعية من طرف المملكة المغربية في عام 2003 وذلك لأسباب عديدة منها أن المغرب هي أول من شهدت هذه الظاهرة عن طريق قوارب الموت التي تنتقل من شواطئها متجهة إلى الساحل الجنوبي لاسبانيا نظرا لقصر المسافة التي تربطها بأوروبا عن طريق مضيق جبل طارق والمقدرة بـ 14كلم^2، كما تبنت تونس تشريعات جديدة في مجا مكافحة الهجرة التي جاءت لسد الثغرات الموجودة في النصوص القانونية السابقة(محمد رضا التميمي، 2011).

أيضا اتخذت الجزائر إجراءات قانونية وقضائية لحماية حدودها البحرية والبرية من المرشحين المفترضين من بين الجزائريين أو الأجانب الذين يتخذون الجزائر منطقة عبور وذلك من خلال صدورها لقانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل لقانون رقم 66-211 المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر حيث يتضمن هذا القانون حجز الأجانب في مراكز الإيواء لمدة 30 يوما قابلة للتجديد وإجراءات أخرى تتعلق بالطرد(الجريدة الرسمية الجزائرية ،2009).

وقانون آخر يجرم فئة المهاجرين غير الشرعيين وذلك بموجب قانون العقوبات رقم 09-01 الجزائري المؤرخ في 28 فبراير 2009 يفرض هذا القانون عقوبات قد تصل إلى حد السجن وعقوبات مالية ضد جميع الأشخاص الذين يتورطون بالهجرة غير الشرعية(قانون العقوبات، مادة 175).

ومن الدول العربية التي نظمت مسألة الهجرة غير الشرعية منها مصر في قانونها رقم 64 لعام 2010 المتعلق بتجريم ومكافحة الاتجار بالبشر مع إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر التابعة لوزارة العدل واللجنة الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية وتضم ممثلين لمكافحة الهيئات والجهات الوطنية المعنية، ولقد تم إعادة المصريين الذين يواجهون أوضاعا صعبة في دول الاغتراب التي تعيش ظروف أمنية وسياسية تضطرهم للعودة إلى وطنهم على سبيل المثال من ليبيا عام 2011 واليونان عام 2014 (مصطفى جاويش، 2016، ص 6).

2.2.4 قوانين الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية:

ظهر أول قانون يخص الهجرة غير الشرعية في مارس 1998 بايطاليا باعتبارها أكثر تضررا من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، حيث يتضمن هذا القانون إعادة برمجة سياسات

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الهجرة من جديد، وإعادة النظر في شروط دخول الأجانب لايطاليا وسبل الإقامة بها، وتعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين. إضافة إلى تفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرين غير الشرعيين وحدد القانون مدة 30 يوما لحبس هؤلاء المهاجرين ثم يقرر بعدها مصيرهم إما السماح لهم بالإقامة والعمل في ايطاليا أو ترحيلهم إلى بلدهم الأصلي.

ومع مرور الوقت من صدور هذا القانون لوحظ تزايد كبير من حالات الهجرة السرية إلى ايطاليا مما دفع بسلطاتها إلى سن قانون جديد للهجرة سنة 2002 يعرف بقانون بوسي فيني، يتضمن هذا القانون إجراءات أكثر صرامة من القانون السابق حيث نصت المادة 13 من قانون بوسي فيني: "بحبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر ضده حكم بالطرد ولكنه مازال موجود على أراضي ايطالية". وتمديد مدة الإيواء والحجز من 30 إلى 60 يوما، كما جاء بإجراءات الإقامة أكثر تعقيدا حيث أصبح المهاجر يعاني من أوقات انتظار طويلة للحصول على تصريح الإقامة لشهور قليلة والمرتبط بعقد العمل مع إمكانية تجديده مرة واحدة بشرط الاستمرارية في العمل.

كما تسلحت فرنسا بعتاد قانوني لمكافحة الهجرة السرية خاصة بعدما تولى **نيكولا ساركوزي** منصب وزير الداخلية، هذا الأخير توصل إلى قناعة مفادها أن الهجرة غير القانونية تمثل عبئاً اقتصاديا، اجتماعيا وأمنياً على فرنسا، وتشكل مصدر توتر وتهديد كونها لا تؤدي إلا لضم بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في البلد يعانون من أوضاع بائسة في الأساس، وهذا ما دفعه إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي في 17جوان 2006 عرف فيما بعد **بقانون ساركوزي للهجرة.**

كما استحدثت فرنسا سنة 2007 وزارة لم تعدها من قبل أطلق عليه اسم **وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية** تولى رئاستها **بريس هورتفو** صديق ساركوزي القديم الذي تربطه به علاقة أخوية، والمعروف عنه في الأوساط السياسية والإعلامية بوزير **التطهير العرقي.**

وسارعت إلى تغيير قوانينها المتعلقة بالهجرة من خلال تعقيد اجراءات لم الشمل وقبول طلبات اللجوء أو استضافة المدعوين، وتشديد الرقابة على الحدود الداخلية والخارجية، وتخصيص وحدات بحرية وجوية لاعتراض المهاجرين غير الشرعيين وتفتيش السفن المشتبه بها.

كما تبنت اسبانيا نفس الاتجاه ضمن قانون 2010 باتخاذ هذا الأخير في نصوصه العديد من التدابير لتضييق الخناق على المهاجرين الشرعيين وفاقدي الشرعية، مما جعل الآلاف خاصة المهاجرين المغاربة اللذين التحقوا باسبانيا في السنوات الأخيرة بصفة شرعية وغير شرعية يضطرون لمغادرته .

لم تكتفي الدول الأوربية بإتباع النصوص القانونية لقمع الهجرة السرية ، وإنما جسدت ذلك عملياً حيث عمدت اسبانيا إلى تنفيذ **مشروع برنامج الكتروني** متكامل لمراقبة شواطئها الجنوبية المطلة على مضيق جبل طارق من الهجرة الإفريقية غير الشرعية ، وقد دأبت الحكومة الاسبانية من اجل الحصول على مساهمة مالية كبيرة من قبل الاتحاد الأوربي، على اعتبار أن وقف الهجرة غير الشرعية عبر اسبانيا ليست مشكلة اسبانية محلية ، بل مشكلة جميع الدول الأوربية الأخرى، وحل المشكلة من على الشواطئ الاسبانية سوف يعود بالفائدة على جميع الدول الأوربية الموقعة على اتفاقية حرية التنقل الأوربي ، ولقد تكللت هذه المحاولات بتمويل الاتحاد الأوربي لاسبانيا من اجل بناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار مجهز برادار للمسافات البعيدة ، وكاميرات للصور الحرارية ، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء.

5. سبل معالجة الهجرة غير الشرعية في الدول الاوروميتوسطية

شهدت اغلب دول المغرب العربي التي ثارت شعوبها ونجحت في تغيير حكامها، حيث لاحظنا أن الشباب المغاربي يقبل كثيرا على الهجرة الغير شرعية و لعل أسباب هذا يعود لظروف

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

اجتماعية وافتقادهم لأسلوب العيش الكريم في أوطانهم ومضايقتهم من قبل حكوماتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، هربوا طلبا للنجاة بأرواحهم وللحلم بحياة أفضل حيث فرص العمل الوفيرة والمردود المالي الجيد قياسا مع اقتصاد بلدانهم المتدني الهجرة إلى أوروبا منها هجرة منظمة وأخرى غير شرعية، وكل هذه تلقي بظلالها على الأوضاع الداخلية للدول. ذلك أن اضطهاد الإنسان في شتى ميادين الحياة يدفعه عادة للهروب تاركا وراءه وطنه وعائلته وأهله وذكرياته وأحلامه أملا منه بتحقيق ذاته في وطن آخر بديل، بيد أن هذا الحلم سرعان ما يتناثر ويذهب أدراج الريح ،أما على يد خفر السواحل، أو على كف الموت حين تحمله موجة عاتية تضرب قارب العبور إلى الضفة الأخرى،ضفة الموت المحقق ولذلك سميت قوارب الموتو يظل السؤال مطروحا يبحث عن جواب بل أجوبة حول كيفية معالجة هذه الظاهرة و إيجاد حلول ممكنة لها ؟

1.5 السياسات الأوروبية اتجاه الهجرة الدول المغاربية:

تمثل العلاقات بين أوروبا والدول المغاربية نموذجا للعلاقات غير المتكافئة بين طرفين دوليين وبالمقارنة بين الكتلتين يتضح لنا من الوهلة الأولي أن الدول المغاربية تتفوق علي القارة الأوروبية من حيث الديموغرافيا، ولكن الوضع الاقتصادي هو ما يعكس حقيقة الخلل بينهما، فالناتج القومي الإجمالي الأوروبي يزيد17 مرة عن نظيره المغربي. وفي محاولة لتخفيف ضغط هجرة العمالة غير القانونية إليها والقادمة من الدول المغاربية، حاولت أوروبا تقديم بعض الدعم والمساعدة لهذه الدول، وفي هذا الإطار تعامل الاتحاد الأوروبي مع هذه الدول بشكل جماعي بل وفي إطار يضم دولا أخري.

1.1.5 مشروع برشلونة:

قد كانت البداية سنة 1995 من خلال مشروع برشلونة الذي ضم الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة واثنتي عشر دولة من جنوب البحر المتوسط، وكان هذه المشروع ثمرة حوار متعدد الأبعاد انطلاقا من المؤتمر الأول للشراكة الأورو-متوسطية سنة 1995. وقد تمحور مشروع برشلونة حول ثلاث مسارات وهي(خميسي زهير، 2009، ص ص 82-83):

- **المسار السياسي والأمني** من خلال السعي إلى إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، ويرتبط بهذا الهدف تقوية التعاون الأمني بين الأطراف وتنسيق السياسة لمحاربة الإرهاب والعنف والجريمة المنظمة والقيان بإصلاحات سياسية.
- **المسار الاقتصادي والتجاري والمالي** والذي يرمي إلى بناء منطقة مشتركة للازدهار من خلال حل معضلة المديونية وتشجيع التعاون بين الأطراف ومساعدة الأوروبيين لدول الجنوب من اجل تحقيق النهوض الاقتصادي، وتعديل القوانين الموجودة لجلب الاستثمار. ويسعى المسار إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر.
- **ويعنى بالجانب الثقافي والاجتماعي** ويرتبط بإصلاح البرامج التعليمية وتنمية الموارد البشرية وإيجاد ثقافة التسامح واحترام الهوية والثقافة للدول.

2.1.5 المبادرة الفرنسية(5+5): والمتمثلة في دول الاتحاد المغاربي الخمس والدول الأوروبية والمتمثلة في اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، البرتغال، مالطا التي تعمل تحت غطاء الاتحاد الأوروبي، وتهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية، والتنمية والأمن في المنطقة، وتنظيم الهجرة، وقمع الهجرة غير الشرعية.

كما تسعى هذه المجموعة أيضا إلى تطوير العلاقات فيما بينها في مختلف المجالات منها: الاجتماعية، والثقافية، والتبادل العلمي، والتكنولوجي بين أعضائها، ويتزايد الاهتمام الأوروبي بالدول المطلة على البحر المتوسط، حيث شهدت المنطقة تجادبا مما يؤكد أن هنالك قواسم مشتركة بين دول الشمال والجنوب تدعو للتعاون، وأخرى تدعو إلى التباعد كما تهدف سياسة دول الشمال إلى محاولة لإيجاد صيغة صلبة مشتركة مع دول العبور، وذلك لغرض مكافحة القضايا المشتركة من بينها الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال. وتم التوصل من خلال اجتماع أقيم في تونس في أكتوبر 2002 على ما يلي(عز الدين فكرون وعلي الجد،2017، ص 139-140):

- تبادل المعلومات حول اتجاهات الهجرة
- محاربة الهجرة غير الشرعية

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تنظيم هجرة العمالة.

2.5 آليات الوطنية الواجب إتباعها للحد من الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي

يقع على عاتق دول المغرب العربي التي تعاني من موجات الهجرة غير الشرعية سواء الوافدة إليها أو الخارجة منها القيام بمجهودات للتصدي لهذه الظاهرة وهذا لا يقع على عاتق الحكومة وحدها ولكن الأمر يستدعي أن تقوم بذلك الدولة شعبا وحكومة

1.2.5 آليات اقتصادية والاجتماعية: لابد للدولة من تحقيق تنمية اقتصادية والتي لا يمكن تحقيقها إلا بمساعدة مختلف المؤسسات والأجهزة بداية بالأسرة والتي لها أهمية كبيرة في تربية الأفراد والناشئة وتكوين شخصياتهم حيث يقع على عاتقها التربية العائلية والتربية الدينية ولتربية المدرسية والتربية المهنية والتربية الدفاعية والتربية الإعلامية والتربية المدنية والذي سيكون مستقبلا هو سلاح الأمة وصمام الأمان في أمنها القومي، أما إذا غيب دورها سيشكل ذلك مصدر تهديد للأمة.

بعد ذلك يأتي دور الحكومات في توفير الأمن الاجتماعي وتوفير المتطلبات الأساسية لقيام المجتمع على أسس سليمة تضمن لأبنائه الاستقرار النفسي والمعيشي وبالتالي الاقتصادي والسياسي، ولا شك ان توفيره مرتبط بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهنا يأتي دور الأجهزة المؤسسية والاقتصادية على تلبية حاجات المواطنين وخاصة الشباب وفتح أماكن لاستثمار كافّة مؤهلاتهم والاهتمام بهم عن طريق توفير العديد من الامتيازات الهامة مثال: التأمين الصحّي، والمسكن، ووسائل المواصلات. تحقيق مبدأ المساواة والعدل.

وإذا كان هناك أي تقصير في أداء مهامها سيخلق ذلك تأثيرات سلبية أهمها الفوضى في توزيع المداخيل وترشيدها واستثمارها ونمو قطاعات على حساب قطاعات أخرى، ما سيؤدي في الأخير إلى خلل في البنية الاجتماعية، والتي ستكون نتائجها وخيمة بعد ذلك على الدولة.

لذلك ولتحقيق التنمية بمفهومها الشامل والمركب والمتعدد، لابد للدول من تحديد الأهداف الأساسية وتحقيقها والتي يمكن إجمالها في:

- زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطن، وهو ما يعني تحريره من الفقر والعوز والجهل والمرض.
- رفع مستوى حياة الفرد العربي، إضافة إلى التحسن في مستوى إشباع الحاجات الأساسية، والقضاء على الفقر والتفاوتات الكبيرة في توزيع الدخول والثروات من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع وبما يحقق لكل فرد الشعور بالإنعتاق والكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات.
- تحرير الفرد من الاستغلال والمهانة من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها من خلال إفساح المجالات لممارسة الحريات وللمشاركة في اتخاذ القرارات لتحرير المجتمع كله من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته (فايزة بركان، 2012، ص ص 65-70).

2.2.5 آليات سياسية والقانونية: لابد لدول المغرب العربي القيام بالعديد من الأدوار لضمان العيش الكريم لأفرادها لكي لا يرغب أفراد الشعب في ترك البلاد والهجرة منها ولو بطرق غير شرعية ضاربين بذلك عرض الحائط الأنظمة والقوانين، لذلك لابد على الدولة أن تكسب هيبتها من خلال فتح المجال لحرية الرأي والتعبير وحرية مزاولة السلطة، من خلال وضع قوانين تنظيمية وقواعد سلوكية للأفراد، أو الحكم أو التحكيم أو إصدار القرارات في حالة أي خرق لهذه القوانين، أو أية مخالفة لتلك القواعد وهذه الصلاحيات أو الأدوات تمكنها من التدخل في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والسياسية والعسكرية والمدنية والثقافية بل والدينية والمحافظة على السلام والاستقرار وإقامة النظم أو المؤسسات اللازمة لتامين النظام الاجتماعي الذي يفترض فيه أن يكون السلطة العامة، موكلة بالقيام بأعبائها على أساس رضاء المحكومين، وتتجلى هيبة الدولة في النظام الديمقراطي الذي يسمح فيه القانون للمحكومين بالطاعة ليس كفرد بل كمبدأ أو قيمة أو وظيفة، وهو ما يعبر عنه بتعيين السلطة من خلال القوانين أو القواعد أو التقاليد والأعراف تضمن للمواطن شرعية كيانه الذي لا يمس(نبيل راغب ، ص ص 31-32) كتشجيع الشباب على المشاركة في الأمور السياسيّة دون خوف أو تهديد. وتحفيزهم على التعلق بوطنهم الأم وعدم التخلّي والتفريط به مهما حصل.

6. خاتمة:

يمكن القول في الأخير أن ظاهرة الهجرة ستظل موجودة على الأرض ما دامت الحياة مستمرة، كما ستبقى إشكالية الهجرة الدولية مطروحة ما دامت المجتمعات البشرية تنمو وتتكاثر. والحقيقة لا تقبل الجدل أن هذه الظاهرة سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة، فإنها لها العديد من الجوانب وتبعا لذلك فإن التعاطي مع ملف الهجرة عموما والهجرة السرية خصوصا تغلب عليه المعالجات السياسية الأمنية الردعية سواء على مستوى القوانين الوطنية أو الاتفاقيات الدولية، التي أثبتت لحد الساعة محدودية التأثير، ومن ثم هناك قناعة واضحة لدى الطرفين وخاصة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وكذا العاملين في المجتمع المدني بأنها لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال:

- إعادة تدبير ظاهرة الهجرة برمتها، ويتعلق الأمر بتفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة. ورغم محدودية الحصة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي الهجرة السرية.

- علاوة على هذه الإجراءات الجزئية، فقد تبلورت قناعة مشتركة مضمونها أن محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة. ومن ثم لا مناص من سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية في دول الجنوب.

مقترحات الدراسة:

وللقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية:

- عمل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على تحقيق الاستقرار داخلها ومكافحة كل أشكال العنف والإرهاب داخلها وتكريس دولة القانون .
- تفعيل سبل الحوار بين ضفتي المتوسط وتركيز على سبل التعاون في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.
- تكريس حماية الحدود لأجل القضاء على شبكات تهريب المهاجرين باعتبارها الوسيلة الأهم في إنجاح قوافل المهاجرين السريين عبر الحدود الدولية .
- تشجيع المشاريع الاستثمارية والاهتمام بالكفاءة خاصة الشباب في دول المصدرة للمهاجرين.
- عمل دول الجنوب على إيجاد حلول فعالة للقضاء على أشكال الفساد وتكريس مبادئ الشفافية والنزاهة في تولي المناصب .
- إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها وبلورة قناعة مشتركة في محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدية لها كالفقر والبطالة وانسداد الأفق أو الحروب والكوارث بخلق سياسة تنموية وطنية تستفيد من طاقات البشر والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الجزائر ، على حد قول العالم الفرنسي الديمغرافي الفريد صوفي:"إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7. قائمة المراجع العربية:

- **المؤلفات:**

- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 97.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 36، المؤرخة في 2009/07/02.
- معجم الكافي، (1994)، ط3، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزي، (د.س.ن) ، القاموس المحيط، ج2، بيروت، دار الفكر.
- نبيل راغب،(د. س. ن)، هيبة الدولة :التحدي والتصدي، دار غريب، القاهرة.
- ت. لين سميث،(1971)، أساسيات علم السكان، تر: محمد السيد غلاب وآخرون، القاهرة، دار الفكر العربي.

- **الأطروحات:** الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للباحث(ة)، (سنة النشر)، عنوان الأطروحة، القسم، الكلية، الجامعة، البلد.

- رشيد ساعد، (2012/2011)، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- رابح طيبي،(2009/2008)، الهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة –دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- فايزة بركان،(2012/2011)، آليات التصدي للهجرة غير شرعية، مذكرة ماجستير في الحقوق تخصص علم الإجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

- **المقالات:**

- عبد الله أحمد عبد الله المصراتي،(2014)، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنعوذة بمدينة نيفازي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 30، العدد 59.
- محمد نذير اوسالم، أحمد طعيبة، مليكة حجاج،(جوان 2016)، الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة واليات الحماية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 08، العدد 15، ص 24-43.
- محمد رضا التميمي،(جانفي 2011)، الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 03، العدد 04، ص 289-308.
- عز الدين فكرون وعلي الجد، (يونيو 2017)، واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 1.

- **المداخلات:**

- زهير خميسي،(20/19 أفريل 2009)، إشكالية علاقة الهجرة غير الشرعية بالتنمية وتأثيرها على حقوق المهاجرين غير الشرعيين، مداخلة في الملتقى الوطني الرابع حول "الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة للقانون"، بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- خالد إبراهيم حسن الكردي،(4-6 فيفري 2015)، قراءة في سيكولوجية الهجرة غير الشرعية،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ورقة مقدمة في الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية، الأبعاد الأمنية والإنسانية، بالمغرب.

- مصطفى جاويش، (2016)، تقرير سياسي: السيسي وأوروبا فزاعة الهجرة غير الشرعية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،(ديسمبر 2016)، تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا.

- **مواقع الانترنيت:**

- فايزة لعموري، (2016/04/26)، أكثر من 180 ألف هاجرو إلى أوروبا في 2016، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/09/23، من الموقع الالكتروني: *https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%86/%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-180-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%81%D9%8A-2016*

- راي عزيزي، (2017/12/19)، الهجرة إلى أوروبا بالأرقام، تم الاطلاع بتاريخ" 2021/11/23، من الموقع الالكتروني: *https://www.infomigrants.net/ar/post/6618/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7--%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85*

- **قائمة المراجع الأجنبية:**

- bureau International du Travail,(2004), Une Approche equitable pour les travailleures migrant une économie mondialisée, Conférence internationale du BIT 92em session, Rapport n° 6 , Genéve .

- kaira Neri,(2013), le droit international face aux nouveaux défis de l'immgration en mer, revue Quebécoise de droit international.

- convention des nations unies centre la criminalité transnationale organisée du 15-11-2000.

- convention des nations unies sur le droit de la mer du 10-12-1982

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)